



الجمهورية اللبنانية



شعوب متمكنة  
أمم صامدة

## برعاية دولة رئيس مجلس النواب

ورشة عمل حول

دعم تنفيذ إتفاقية الامم المتّحدة لمكافحة الفساد في لبنان

مجلس النواب، الخميس، 5 كانون الأول 2013

كلمة ممثل دولة رئيس مجلس النواب

النائب ياسين جابر

معالي الوزراء الزملاء النواب السيدات والسادة،

أسعد الله صباحكم،

يسرني بداية أن أنقل إليكم تحيات دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري الذي شرفني بتمثيله في رعاية ورشة العمل هذه، وأن أرحب بكم بإسمه وبإسمي، في رحاب المجلس النيابي اللبناني.

أيها السيدات والسادة،

تتعقد ورشة العمل هذه قبل أيام من حلول اليوم العالمي لمكافحة الفساد (والذي يصادف في التاسع من هذا الشهر) وما لا شك فيه بأن آفة الفساد أصبحت واحدة من التحديات الكبرى التي تواجهها مختلف دول العالم. فحسب تقديرات البنك الدولي تبلغ قيمة الرشاوى التي تدفع سنوياً في مختلف دول العالم ما يفوق التريليون دولار. أما مكتب الأمم المتحدة للجرائم والمخدرات UNODC فتقديراته إن المنظمات الإجرامية تحرك ما يفوق 2 تريليون دولار عبر الحدود في العالم. وقد أصبح ثابتاً أن الفساد لا يقتصر على القطاع العام بل يتعداه الى القطاع الخاص. وما الفضائح التي شهدناه في السنوات الأخيرة في العديد من المصارف وبيوتات المال والشركات العالمية الكبرى الا خير دليل على ذلك وعلى حاجتنا الى عملية اصلاح شاملة والى تعزيز أجهزة الرقابة واصدار التشريعات اللازمة لأجل منع انتشار هذه الآفة واستفحالها خاصة أنه أصبح من الثابت أن الفساد يؤثر سلباً على الفعالية الاقتصادية للدول ويعرض الاقتصاد العالمي لمخاطر وانتكاسات خطيرة كتلك التي شهدناها في السنوات الماضية وما زالت مفاعيلها معنا حتى اليوم، كما يحرم الموازنة العامة للدولة من الكثير من الموارد التي يمكن أن تساعد في التنمية الإقتصادية.

أيها السيدات والسادة،

إن المجلس النيابي اللبناني، إدراكاً منه لأهمية محاربة الفساد والسعي للحد منه، أقرّ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأصبح لبنان دولة طرفاً فيها بتاريخ 22 تيسان 2009. وبلا شك إن إقرار هذه الإتفاقية كان خطوة ضرورية، ولكنها بالتأكيد ليست كافية بحد ذاتها لأنها بحاجة إلى منظومة أخرى من التشريعات لتعزيز امكانيات محاربة الفساد في لبنان.

ولعل أبرز ما يسجل خلال الفترة الماضية من جهود في هذا المجال على مستوى التشريع تمهيداً لإكمال هذه المنظومة هو إحالة اقتراح قانون حق الوصول إلى المعلومات وقانون مكافحة الفساد في القطاع العام الى الهيئة العامة لمجلس النواب، وإنهاء لجنة الإدارة والعدل من وضع إقتراح لتعديل قانون "الإثراء غير المشروع" وإقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"، وبدء درس مشروع قانون لتفعيل الهيئات الرقابية ومشروع قانون لتفعيل العمل القضائي. فيما قام مجلس الوزراء بإحالة مشروع الصفقات العمومية إلى مجلس النواب. ويدرس حالياً مشروع قانون تعارض المصالح. ولا بد لنا أن نذكر هنا بأن جمعية برلمانيين لبنانيين ضد الفساد، والشبكة الوطنية للحق بالمعلومات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية لعبوا أدوراً هامة في دعم هذه الجهود.

بالطبع إن بعض هذه الخطوات التشريعية ما زالت بحاجة إلى أن تصبح قوانين وأن تجد طريقها إلى التنفيذ، كما من المطلوب أن يواكب العمل التشريعي خطوات عملية على مستوى السلطات التنفيذية والقضائية لتفعيل مبدأ مكافحة الفساد. وفي هذا الإطار تسعى ورشة العمل المنعقدة اليوم إلى إيجاد مساحة مشتركة للحوار بين مختلف الأطراف المعنيين بشأن عملية

مكافحة الفساد في لبنان وأفق تطويرها، خاصة مع التزام لبنان دولياً بمكافحة هذه الآفة بعد أن أصبح طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كما سبق وذكرنا. وأهم المواضيع المطروحة في هذه الورشة هو عن كيفية تفعيل هذه الإتفاقية ووضع إستراتيجية وطنية منسقة وفعالة لمكافحة الفساد، وإطلاق مبادرات قطاعية تؤسس لمزيد من الجهود الملموسة في هذا المجال. وكلنا أمل أن تساهم ورشة العمل هذه في إبراز أهمية موضوع مكافحة الفساد وأن توحد الجهود بين مختلف الأطراف المعنية لأجل تعزيز إمكانية تحقيق نجاحات في هذا المجال. إن مشوار الألف ميل يبدأ دائماً بخطوة ونحن بلا شك خطونا هذه الخطوة من خلال إقراره الإتفاقية وعلينا أن نمتلك الإرادة الصلبة لإكمال المشوار. بالتأكيد نحن ليست لدينا أوهام أن الأمور ستتغير بين ليلة وضحاها وخاصة في الظروف الصعبة التي يعيشها لبنان ودول المحيط ولكن يقول المثل الصيني القديم أن تضيء شمعة خير من أن تلعن الظلام ولعل هذه الورشة هي شمعة تثير مساحة من هذا الطريق الطويل.

أكرر ترحيبي بكم، شاكراً لكم مشاركتكم معنا اليوم في أعمال هذه الورشة ومتمنياً لكل العاملين على درب تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد دوام النجاح والتوفيق.

عشتم وعاش لبنان

\*\*\*